# نشأة وتطور العمل المصرفي في الصومال

## دراسة تاريخية

عبد الرحمن آدم سليمان البرعي

طالب دراسات عليا بقسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة

**الحلقة ( ١ )**

### المبحث الأول : نشأة المصارف في الصومال ومراحل تطورها

**نشأة العمل المصرفي في الصومال**

يختلف إنشاء العمل المصرفي – المنظم – في الصومال بسبب اختلاف المستعمر الذي في الغالب كانت تأتي معه المصارف المُنَظَّمَةُ، [1]، إذ كانت نشأته كالتالي :

**أولا** : أُسست أول مؤسسة مصرفية إيطالية في الصومال الجنوبي سنة ١٩١٦م[2]، في مدينة مقديشو كمقر رئيسي لها، كما تم افتتاح أول فرعين لهذه المؤسسة المصرفية في براوي وهبيو[3]، سنة ١٩٣٢م ثم توسَّعَتْ أعماله في الصومال الجنوبي حتى وصلت إلى كسمايو جنوبا .

**ثانيا** : أنشأ أول عمل مصرفي منظم في الصومال الشمالي سنة ١٩٠٨م حيث أدخلت بريطانيا فرعين لبنكين بريطانيين باسم بنك الادخار وبنك التسليف[4] .

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع وزير التجارة والصناعة لجمهورية الصومال الفدرالية، محمد عبدي حيِّر ماريي، /نيروبي/ ٠٩/٠٦/٢٠١٨/٥:٢٠pm.

(2) تثبت بعض الدراسات العلمية أن أول بنك افتتح في الصومال الجنوبي كان سنة ١٩٢٠م وهو (bank da italiana)، وهو البنك المركزي الإيطالي، انظر taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص:٣٦ - ٣٧)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١. وهذا يختلف مع ما أثبتناه في المقابلة التالية، مع الأستاذ محمد دعالي عقال، ويمكن الجمع بينهما بأنه تم التأسيس القانوني لإنشاء هذه البنوك في الصومال الجنوبي، بينما تم الافتتاح الفعلي في ١٥/نوفمبر/١٩٢٠م.

(3) هما مدينتان من مدن وسط وجنوب الصومال.

(4) مقابلة أجراها الباحث مع حسين دعالي عغال/ متخصص في المصارف/نيروبي/ ٠٧/٠٦/٢٠١٨/١:١٧pm ،

**مراحل تطور العمل المصرفي في الصومال**

يصعب استيعاب المراحل التي مرت المصرفية في الصومال بسبب قلة الكتابات التي كتبت، وفقدان الدراسات التي كتبت بسبب الحرب الأهلية التي طالت على الصومال، إلا أنه يمكن تقسيم تلك المراحل إلى قسمين.

ا. المراحل التي مرت المصرفية في الصومال الجنوبي.

ب. المراحل التي مرت المصرفية في الصومال الشمالي.

**القسم الأول: المراحل التي مرت المصرفية في الصومال الجنوبي:**

مر العمل المصرفي في الصومال الجنوبي بمرحلتين مهمتين [1].

**المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل ١٩٩١م.**

في سنة [2] ١٩٦٩م كان عدد البنوك الموجودة في الصومال الجنوبي والتي تأسست في مرحلة الاستعمار تسعة فروع لبنوك أجنبية إضافة إلى بنك تابع للحكومة الصومالية وبنك آخر تابع للأفراد المواطنين وبنك تم تأسيسه بمرسوم رئاسي كشركة مساهمة بين الشعب والدولة، وهذه البنوك هي كالتالي:

١. بنكو دي روما الإيطالي Banco Di Roma وتم افتتاحه سنة ١٥ نوفمبر ١٩٢٠م.
٢. بنك Cassa Di Risparmio Di Torino، تم افتتاحه في سنة ١٩٣٦م، وكان هدف هذا البنك مساعدة الجالية الإيطالية المزارعة والتي تزرع الموز في ضفاف نهري (جبا وشبيلي) والتي تم جلبها من إيطاليا إلى ما بين مدينتي (جنالي وجَلْوَيْن)[3].
٣. بنكو دي نابولي الإيطالي Banco Di Naboli وتم افتتاحه سنة ١٩٣٨م.
٤. بنك غريند لايس المحدود. Grindlays Bank Ltd.
٥. بنك Barclays Bank dco، وهو بنك بريطاني تم افتتاحه في سنة ١٩٤١م.
٦. بنك بور سعيد المصري، وتم تأسيسه سنة١٩٦١م.

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع محمد نور سهل/نائب الوزير المالية الأسبق/نيروبي /.AM٢٠:٩/٢٠١٨/٠٦/٠٥.
(2) انظر: arnaldo mauri.www.researchgate.net.،banking development in somalia ٠١/٠٤/٢٠٠٧.٨:٥٣am.
(3) انظر: taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص:٣٨)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

٧. بنك التنمية الصومالي، وتم تأسيسه ١٩٦٨م.

٨. بنك Banco di sviluppo somala الذي تم تأسيسه بموجب مرسوم رئاسي سنة ١٩٦٨م [1].

٩. بنك National and Grindlays وتم افتتاح هذا البنك في مقديشو سنة ١٩٤٨م بعد استقلال الهند.

١٠. بنك Credito Somalo، وكان هدفه تسهيل الإقراض لأصحاب المشاريع الصغيرة من المزارعين والرعاة وأصحاب الصناعات الصغيرة[2].

١١. البنك الإيطالي banco di'Italia افتتح فروعه في مقديشو سنة ١٩٢٠م ثم في كسمايو سنة ١٩٢٥م ومركا[3].

١٢. وفي ١ يوليو سنة ١٩٦٠م تم تأسيس البنك الوطني الصومالي Banco Nazionale Somala بمرسوم رقم ٣ :lr،[4] وكان يقوم بأعمال البنك المركزي بما فيها تنظيم المصارف الأخرى حيث تديرهم شعبة إدارة الأعمال المصرفية التجارية التابعة للبنك.

وتم تأميم جميع البنوك الأجنبية والمحلية سنة ١٩٧٠م بأمر صادر من الحكومة الاشتراكية التي ترأسها الرئيس الأسبق محمد زياد بري[5] بعد قيامه بالحكم الإنقلابي بسنة واحدة، وعلى إثرها أمر بتأسيس مؤسستين ماليتين مملوكتين للدولة وهما:

١. البنك التجاري الصومالي Somali Commerical Bank، سنة ١٩٧١م.

٢. بنك الادخار والائتمان، Somali Saving And Credit bank[6].

---

([1]) انظر: (Banking Devlopment In Somalia ،) Arnaldo Maura،(ص٢١٤) جامعة ميلانو.

([2]) انظر: taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص:٣٨ - ٣٩)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

([3]) انظر: taariikhda bangiyada: Somalia، محمد حسين أمين، (ص: ٣٧)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

([4]) انظر: taariikhda bangiyada: Somalia، محمد حسين أمين، (ص: ٣٨)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

([5])محمد سياد بري الرئيس الثالث لجمهورية الصومال الديمقراطية ترأَّس سياد المجلس العسكري الذي جاء إلى السلطة في انقلاب عام ١٩٦٩م واعتمد الاشتراكية مبدأ في حكمه، ولد ٦ أكتوبر ١٩١٩، في شيلابو، وتوفي٢ يناير ١٩٩٥، لاغوس، نيجيريا وكانت الفترة الرئاسية: ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ إلى ٢٦ يناير ١٩٩١، انظر:
http://mogadishucenter.com٢٠١٨/١١/١٢/٢:٠٢pm.

([6]) انظر: (Banking Devlopment In Somalia)، Arnaldo Maura،(ص٢١٥) جامعة ميلانو.

وفي سنة ١٩٧٥م، تم توحيد البنكين باسم National Commerical bank، ثم بعد الانضمام والاسم الجديد للبنكين تم تغيير الاسم مرة أخرى إلى: Commerical And Saving Bank Of Somalia[1].

وفي سنة ٨ فبراير سنة ١٩٧٥م تم تغير اسم البنك الوطني الصومالي إلى اسم البنك المركزي الصومالي [2].

**المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد انهيار الحكومة المركزية سنة ١٩٩٠م.**

إنهارت الحكومة المركزية بما فيها المؤسسات المالية والمصرفية بسبب الحروب التي بدأت في جميع الأقطار الصومالية والتي سببت ضياعا وانفلاتا أمنيا، ومع هذه المشكلة التي واجهت القطاع المصرفي قدمت بعض البنوك التجارية طلب تصريح للعمل في الصومال لأجل تمويل بعض التجارات القائمة في الصومال والتي لم تتأثر في الحروب كتصدير الماشية والفحم والموز.

وهذه المصارف كالتالي:

١. بنك بوبلاري دي سوندرو الإيطالي Banca Popolare di Sondrio[3]، حيث تم التصريح له في سنة ١٩٩٩م.

٢. البنك التجاري الإفريقي Commercial Bank of Africa[4].

٣. بنك اليمن الدولي [5].

إلا أنَّ هذه البنوك اقتصرت على تقديم طلب تصريحٍ ولم تباشر أعمالها المصرفية داخل الصومال عدا البنك التجاري الإفريقي، وأغلقت أبوابه خلال سنة بعد بدء أعماله المصرفية بسبب الأحوال الأمنية في

---

(1) انظر: taariikhda bangiyada: Somalia، محمد حسين أمين، (ص:٤٦ - ٤٧)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

(2) انظر: (taariikhda bangiga dhexe ee Somalia)، عبدالرحمن حاجي علي مركز مقديشو للبحوث والدراسات،٣مايو،٢٠١٦م. وانظر: taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص: ٤٨)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

(3) أسس هذا البنك سنة١٨٧١م كشركة مساهمة، وتوسع في داخل إيطاليا حتى سنة ١٩٧٠، ثم افتتح فروعه في المقاطعات الإيطالية، وله فروع في سويسرا، انظر: www.popso.it/chi-siamo/la-storia/1995-era-di-internet 08/03/1018

(4) هو أكبر بنك يملكه القطاع الخاص في شرق أفريقيا تم تأسيسه قبل خمسين عاما في تنزانيا وافتتح فروعه في أكثر دول شرق أفريقيا، انظر: http://cbagroup.com/ke/home\٨:٣٢\٢٠١٨\٠٣\٠٨AM

(5) تأسيس بنك اليمن الدولي عام ١٩٧٩م، له ٢٣ فرعا في داخل اليمن، انظر www.ibyemen.com 08/03/2018

مقديشو [1].

**القسم الثاني: المراحل التي مرت المصرفية في الصومال الشمالي.**

مرت الأعمال المصرفية المنظمة في الصومال الشمالي بأربعة مراحل رئيسية وهي كالتالي:

**المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الاستعمار.**

لم يكن في الصومال الشمالي، بنوك قبل الاستعمار سوى مؤسسات تشبه البنوك والتي كانت موجودة في مدينة بربرا[2]، وكانت هذه المؤسسات تقوم بوظائف البنوك مثل حفظ الأموال بالخزائن واستيداعها، وصرف وتبادل العملات، وخاصة النقد العثماني والذي كان يتداول في مدينة بربرا لكونها معبرا تجاريا مهما للعثمانيين والتجار المحليين، وكانت هذه المؤسسات تقوم بإقراض الصناعين والمزارعين وتجار الثياب والبخور والجلود والماشية وكانت هذه المؤسسات تسمى باسم
( amaano haye )[3]، ومعناه مستودع الأمانات وحافظها، ولم يكن لكل مؤسسة اسم خاص بها، بل كانت دكاكين مبنية بطريقة متينة مرصوصة بعضها ببعض تجمعهم هذه التسمية فقط، وكانت تعتبر بمثابة البنوك الحالية، حيث الثقةُ الائتمانيةُ كانت قويةً بينهم وبين المتعاملين معهم من حيث الإقراض والتمويل.

وكانت تلتزم الشريعة الإسلامية عموما وظلت تخدم للمجتمع إلى أن جاء الاستعمار سنة ١٨٨٩م، وتلاشت عن الوجود بسبب سياساته وتم احلال محلها جمعيات إقراضية ربوية خصوصا في مدينة بربرا.

**المرحلة الثانية: مرحلة الاستعمار.**

دخل المستعمر البريطاني في الصومال الشمالي سنة ١٨٨٩م حيث أدخل المستعمر معه فرعين لبنكين بريطانيين باسم بنك الادخار وبنك التسليف [4].

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع، أحمد عمر نور/الوكيل السابق لقسم التصاريح في البنك المركز الصومالي، هرجيسا/ 01/10/2018.

(2) هي مدينة صومالية تقع في الشمال الغربي على ساحل خليج عدن، وهي معبر مهم للتجارة بين الصومال وبين الدول المجاورة، واشتهرت باستيراد المعز البربري عبرها.

(3) كلمة صومالية يدور معناها حول المكان والشخص الذي يستودع عنده المال لحفظه.

(4) لم تحدد الدراسات العلمية سنة إدخال هذين المصرفين في الصومال الشمالي لكن يذكر الخبير الاقتصادي ورئيس فرع البنك المركزي الصومالي في محافظة توغدير - سابقا - أنها في سنة ١٩٠٨م، مقابلة أجراها الباحث مع طاهر علي بُلَّالِيْ، الرئيس الأسبق لفرع البنك المركزي الصومالي في محافظة توغدير، البنك المركزي الصومالي، برعو،٢٠١٨\٠٩/٠١\PM٥:٣٠.

ويشرف عليهما بنك انجلترا المركزي ويخضعان تحت القانون المسمى – قانون البنوك العاملة فيما وراء البحار – Overseas Banks low – وكان البنكان يهدفان إلى تسهيل العمليات المالية للمستعمر وتحويلها من انجلترا إلى الصومال الشمالي، كما كانا يقومان بتوفير المال اللازم في شأن توريد اللحوم المحلية للضفة الثانية من البحر الأحمر التي كان يتمركز بها جيش انجلترا وكانت المؤن الغذائية واللحوم والجلود والملح تحمل ببحريته من بربرا إلى مدينة عدن، ومن أهدافهما أيضا، احتكار السوق بما فيه الكتل النقدية المتنوعة واستبعاد النقد العثماني منه، واحلال محله بالجنيه الاسترليني

وإقراض الصناعين والمزارعين والتجار بالربا الفاحش، حيث وقع كثير من التجار شبائك هذين البنكين، وبهذا السلوك بدأت انتفاضة في سنة ١٩٣٣ أدت إلى إغلاق البنكين وحرق مكتبيهما وطرد الإداريين الإنجليز والعمال الهنود من مدينة بربرا، ثم عاود بنك الادخار عمله مرة ثانية إلا أنه افتتح فرعه الجديد في عاصمة الصومال الشمالي، سنة١٩٤١م، حيث بقي هذا الفرع إلى أيام الاستقلال ١٩٦٠م وفي سنة ١٩٥٤م، افتتح بنك الهند NBI ( National Bank of India ) في هرجيسا وبربرة[1].

ثم افتتحت الإدارة البريطانية في الصومال الشمالي بنكًا آخر في مدينة هرجيسا ١٠ /أبريل/ ١٩٣٠م، بهدف تعليم الناس احتفاظ الاموال في البنوك وكان هذا البنك باسم، Government ) Savings Bank )[2].

**المرحلة الثالثة : مرحلة الاستقلال .**

استقلت الصومال الشمالي من الاحتلال الانجليزي سنة ١٩٦٠م، وتم انضمام الشمال مع الجنوب وبدأ تأسيس البنك المركزي الصومالي الذي افتُتِحَ في مقديشو وهرجيسا باسم البنك الوطني لجمهورية الصومال، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة توحيد المصارف الموجودة في الصومال إداريا .

وتم تأسيس قطاع إداري يتمتع بمؤهلات علمية وخبرات عملية قوية ويشرف هذا القطاع على هذه المصارف ويقنن لها القوانين واللوائح[3].

---

(1) انظر: taariikhda bangiga dhexe ee Somalia)، عبدالرحمن حاجي علي، مركز مقدشو للبحوث والدراسات،3 مايو 2016، و taariikhda bangiyada: Somalia، محمد حسين أمين، ص: ٣٨، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

(2) انظر: taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص:٣٧ - ٣٨)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

(3) مقابلة أجراها الباحث مع شريف عمر هاشم/ مراقب البنك التجاري الصومالي الأسبق في محافظات باي وبكول وغدو جدة 2015

**المرحلة الرابعة: مرحلة الاستقلال من طرف واحد من الصومال[1].**

انفصلت الصومال الشمالي (صومال لاند) مرة أخرى من الجنوب – من طرف واحد –، سنة ١٩٩١م، وقبل استقلالها خرجت البنوك الموجودة في الصومال الشمالي (صومال لاند) بسبب الحرب، وبعد هذه الحروب لم ترجع البنوك التقليدية إلى الصومال الشمالي (صومال لاند)، وقامت الحكومة بتقنيين عدم افتتاح المصارف الربوية والتعامل بالربا بقانون رقم ٢٠١٢/٥٥، الذي صدر من المجلس التشريعي وتم تصويت هذا المشروع بالإجماع كما تم توقيعه من قبل الرئيس، وفي السنوات العشر الأخيرة تم افتتاح بنوك اسلامية كانت في الأول كشكل حوالات مالية تحولت إلى مصارف إسلامية إلا أنها كانت قبل التحول تقوم بما يقوم به البنك الإسلامي من إيداع أموال وتحويل عملات وصرف وتمويل بالطرق الشرعية المعروفة في الفقه الإسلامي، حيث تحولت عدة حوالات إلى بنوك إسلامية مثل: حوالة ذهب شيل وحوالة بركات وحوالة أمل[2].

## المبحث الثاني: أنواع المصارف في الصومال

### المصارف المركزية

عُرِّف البنك المركزي بأنه (المؤسسة التي تنشئها الدولة، وتتولى إصدار البنكنوت، وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويُوكلُ إليها الإشراف على المصارف، وعلى السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات مهمة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي)[3].

والبنك المركزي هو قلب الجهاز المصرفي والذي بسببه وبسياسته تتحرك جميع المؤسسات المالية، وبه تنتظم المصارف التقليدية والإسلامية والمؤسسات الأخرى المالية، كما أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي

---

(1) قضية الصومال قضية معقدة وتعتبر أزمة التي تمر الصومال أزمة بقالب داخلي وخارجي تتنوع الخيوط التي تحرك هذه الأزمة من بين أصحاب المصالح من خارج الصومال ومن داخلها، ومن هذه الأزمة أزمة "شمال الصومال" المعروفة بصوماللاند حيث أعلنت صوماالاند سنة ١٩٩١ بعد إطاحة الرئيس الأسبق ونظامه بالانفصال من باقي أجزاء الصومال بحجة حرية وحق تقرير المصير وهو مما لم يعترف به باقي الشعب والحكومة المعترفة عالميا في الجنوب كما لم تحصل اعترافا لا من دول الجوار ولا من الدول التي تهتم القضية الصومالية.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع طاهر علي بُلَّالِي، الرئيس الأسبق لفرع البنك المركزي الصومالي في محافظة توغدير، البنك المركزي الصومالي، برعو،٢٠١٨\٠٩/٠١PM٠٥:٣٠.

(3) انظر: مقدمة في النقود والبنوك، محمد زكي شافعي، (ص:٢٨١)، دار النهضة العربية، ط٧، بيروت، لبنان، وموسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، د. عبدالعزيز فهمي هيكل، (ص:١٢٥)، دار النهضة العربية، ١٤٦ه، بيروت لبنان، والعملات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية، عبدالكريم بن محمد السماعيل، (ص:٤٧)، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢،مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، محمد رواس قلعجي، (ص١٣٦)، دار النفائس، ط٢، ١٤١٧ه، بيروت - لبنان.

ليس الربح بل يستهدف الى دعم النظام النقدي في الدولة، ويتصف بأنه بنك البنوك وبنك الإصدار، كما أنه يشرف ويراقب على الجهاز المصرفي في البلد الذي يتبعه.

وتقوم البنوك المركزية بخدمة الحكومة وتقديم الاستشارات المالية والنقدية، ويصدر النقود ويستهدف استقرار النقود وسعر الخصم وسعر الفائدة والرقابة على الكمية النقدية والإشراف على المصارف الأخرى، ويشرف على استقرار سوق رأس المال وتنشيط الاستثمار الأجنبي[1].

والصومال تختلف من بقية الدول لكونها تتمتع ببنكين مركزيين أحدهما، البنك المركزي الصومالي، والثاني: بنك المركزي الصوماللاندي التابع لشمال الصومال.

**أولا: نشأة البنك المركزي الصومالي[2]**

تأسس البنك المركزي الصومالي باسم البنك الصومالي الوطني، (Somali National Bank)، في ٣٠ يونيو ١٩٦٠م بموجب المرسوم رقم ٣ وتحويله إلى القانون رقم ٢ المؤرخ ١٣ يناير ١٩٦١م. وهي مؤسسة ذات شخصية اعتبارية، تسترشد في جميع أعمالها بالأهداف المرسومة له، ويقوم على محافظة الاستقرار النقدي والقيمة الداخلية

والخارجية للشلن الصومالي[3]،

---

(1) انظر: إدارة البنوك، د. محمد سعيد سلطان وآخرون، ص: ١١، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

(2) انظر: http://www.centralbank.gov.so 22/02/2018.

(3) العملة الصومالية مرت على مراحل ومسميات مختلفة نوجزها كالآتي: استعمل في الصومال النقود المعدنية وخاصة في المدن الساحلية من زيلع وبلحار وبربرة وورشيخ ومقديشو ومركة وبراوي، حيث استعملوا عملات متنوعة في تبادلهم مع الدول الاقتصادية مثل الصين واليونان ومصر، وعند دخول الاستعمار في الصومال كانت العملة المستخدمة عملة معدنية يستخدم في كل من زنجبار ومباسا وعمان إضافة إلى الروبية الهندية، (Indian Rupies)، أما المدن الداخلية البعيدة من الساحل فكانت تستخدم عملة تسمى (Maria Theresa THaler)، وكانت تسمى باللغة المحلية (SHaaruq)، وهي نقود معدنية نسبت إلى ملكة النمسا، ثم استخدم في الصومال الجنوبي وتحديدا عام ١٩٠٥م، عملة تسمى، (Bronze)، ثم في سنة ١٩٠٩م، استخدمت عملة تسمى (Besa Italiana)، ثم في سنة ١٩١٠م، =استخدمت الروبية الإيطالية (Italian Rupie)، وفي الأخير، قنن الطليان بعملتهم الرسمية على الصومال الجنوبي وهي (Italian Lira)،ثم بعد الحرب العالمية الثانية أستخدمت العملات التالية أ: شلن أفريقيا الشرقية، (East African Shilling)، ب: الجنيه المصري،(Egyptian Sterling)، ثم استخدمت عملة صومالو (Somalo)، من سنة (١٩٥٠م - ١٩٦٣م)، وهي أول عملة رسمية طبعت للصومال، وكل هذا كان في الصومال الجنوبي، أما الصومال الشمالي، (صوماللاند) فكانت العملة السائدة هي الروبية الهندية، ولما جاء الاستعمار لم يغيرها، وبعد تضخم للروبية الهندية كون الاستعمار سنة ١٩١٩م، لجنة (East African Currency Board)، لمراقبة العملات التي تستخدمها المستعمرات البريطانية في أفريقيا الشرقية، وبعد اجتماع هذه اللجنة، قرروا طباعة عملة جديدة للمستعمرات البريطانية باسم،(شلن أفريقيا الشرقية)، وتم تطبيقها على صوماللاند وكينيا وتنزانيا وزنجبار واليمن وأثيوبيا، وبعد استقلال الصومال الشمالي والجنوبي وانضمامهما كدولة واحدة، تم الانتقال الى العملة الصومالية الموحدة، وهي الشلن الصومالي، انظر: taariikhda bangiyad Somalia، محمد حسين، (ص:٢٥ - ٣٥)، Amazon Printing Press،دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

وتعزيز شروط الائتمان والتبادل الذي يفضي إلى النمو المتوازن لاقتصاد الجمهورية الصومالية، وفي حدود سلطتها، ويساهم في الشؤون المالية والاقتصادية الصومالية.

وقد بدأ تاريخ البنك المركزي الصومالي عندما أنشأت إدارة الوصاية التابعة للأمم المتحدة في ٨ نيسان / أبريل ١٩٥٠م مؤسسة تنظيمية جديدة لصندوق النقد الدولي باسم ( Cassa per la circolazione monetaria della Somalia ) مع مكتبها الرئيسي في روما (إيطاليا)، وخلال الخمسينيات من القرن الماضي ومع اقتراب الاستقلال في ٦ نيسان / أبريل ١٩٥٩، تم نقل المقر الرئيسي إلى مقديشو، حيث تسلمت المؤسسة جميع الأصول والخصوم وعمليات فرع بنك Banco di Italia في مقديشو، وفي ٣ حزيران / يونيه ١٩٦٠، نقلت وظائفها إلى المصرف المركزي حديث المنشأ "سوما".

**رؤية البنك**: رؤية البنك المركزي الصومالي تتمثل في وضع نفسه في مقدمة البنوك المركزية الرائدة في المنطقة، على خلفية استقلاليته وهيكله التنظيمي القوي، وموظفيه المهنيين، وتفوقهم التكنولوجي، وقدرته على تحقيق نتائج فعالة.

**رسالة البنك**: تتمثل مهمة لجنة النظم الأساسية في تعزيز استقرار الأسعار وبناء نظام مالي قوي ومستقر وحديث ومنتظم، وتنعكس القيم الأساسية للجنة المركزية في جميع مجالات العمليات المصرفية وفي أداء جميع المهام المصرفية.

**أهداف البنك المركزي**: تمثل الأهداف الرئيسية في إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المالية، ووضع سياسة نقدية فعالة، وبناء قاعدة عمليات مصرفية قوية، وزيادة الفعالية التنظيمية، وتعزيز الإبلاغ والشفافية، وتعزيز الحكم الرشيد.

**الهيكل الإداري للبنك**: يتكون مجلس الإدارة من المحافظ ونائبه وخمسة من التنفيذيين ويعينون من قبل مجلس الوزراء[1]، وتم تأسس البنك المركزي الصومالي برأسمال قدره مليون دولار سنة ١٩٦٠م[2]، ويقدم المصرف المركزي الصومالي حاليا خدمات مهمة للمصارف الإسلامية الصومالية، إذْ ينطلق من

---

(1) المصدر السابق.
(2) انظر: taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص: ٥٠)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

خدمته أهم الممارسات العملية التي يقوم بها أي مصرف مركزي آخر[1].

**ثانيا : نشأة البنك المركزي الصومال لاندي[2]**

البنك المركزي الصومال لاندي مؤسسة مالية ذات شخصية اعتبارية عامة ومستقلة، تتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها، وفقا للخطة العامة للدولة، كما يطلع على سجلات البنوك الخاصة للمراقبة عليها،[3] تم تأسيسه بعد سنتين من الانفصال الأحادي الطرف الذي قامت به صومال لاند عن باقي الصومال، سنة ١٩٩٣م، وبموجب قانون العودة إلى صومال لاند صار البنك بمثابة البنك المركزي والتجاري للدولة، ويملك البنك المركزي جميع السلطات والواجبات الإدارية والرقابية والإشرافية وغيرها من الواجبات المنصوص عليها في المادة الرابعة والمادة الخامسة والمادة السادسة، ومقره الرئيسي في هرجيسا العاصمة، وله اثنا عشر فرعا في مناطق مختلفة من البلاد.

**رؤية البنك** : هي أن يكون واحدا من البنوك المركزية الرائدة في شرق أفريقيا.

**هدف البنك**. ويهدف البنك المركزي في صومال لاند إلى تعزيز الاستقرار النقدي والحفاظ على قيمة عملة البلد داخليا وخارجيا وتعزيز الائتمان والتبادل التجاري، وفي تاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٥ تم استبدال القانون القديم الذي اعتمده البنك المركزي سنة ١٩٩٤م إلى قانون جديد الذي تم توقيعه النهائي من طرف الرئيس السابق.

**مهمة البنك ورسالته** : التعزيز والحفاظ على الاستقرار المالي، والقطاع المالي الفعال والنمو الاقتصادي المستدام.

ويتبع البنك المركزي في صومال لاند البنك التجاري الذي كان تابعا للبنك الصومالي المركزي [4]، كما نصَّ القانون في صومال لاند أن البنك المركزي بنك ينطلق من الشريعة الإسلامية ويعمل بها في معاملاته كما يعتبر من أهم مهماته عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء [5].

**الهيكل الإداري للبنك المركزي في صومال لاند :**

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع محافظ البنك المركزي الصومالي الدكتور بشير عيسى علي، نيروبي 2018/06/12.
(2) انظر: http://bankofsomaliland.net 20/02/2018
(3) انظر: Xeerka Bangiga dhexe no 54/2012 12/04/2012 http://bankofsomaliland.net
(4) انظر: المرجع السابق ص٩.
(5) انظر: المرجع السابق، القانون رقم ٦،٧،٨، ص١٠

١ : محافظ البنك المركزي. ٢ : مدير الإدارة العامة. ٣ : نائب المدير. ٤ : إداريو الفروع والعمليات. ٥ : مسؤولو العمليات اليومية. ٦ : موظفو البنك المركزي والفروع [1].

**ثالثا : وظائف البنكين المركزيين[2]**

لا يختلف البنكان المركزيان في الصومال من البنوك المركزية حول العالم إذ يقومان بنفس الوظائف التي تقوم به البنوك المركزية في الدول الأخرى، وهي كالتالي :

١. المساهمة في التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد الوطني مع الجهات المختصة مثل وزارتي المالية التخطيط، والتخطيط للسياسة النقدية وإدارة الكتلة النقدية وإقراض البنوك المحلية عند الحاجة.

٢. تقديم المشورة في النواحي المالية والاقتصادية للحكومة والبنوك المحلية، ومكافحة التضخم.

٣. التحقق من سلامة المؤسسات المالية داخل الدولة وإصدار وتنظيم العملة وفقا لسياسته.

٤. إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والمحافظة على الاحتياطي النقدي للبنوك.

٥. أداء الخدمة المصرفية التي تحتاج إليه الحكومة والرقابة على البنوك في المجالات الائتمانية حيث يقوم بتوجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره، كما يراقب المؤسسات المالية.

٦. المشاركة في اعداد الموازنة المالية ومنح التراخيص للبنوك والصرافين.

إلا ان هناك فرقا بين البنكين المركزيين الصومالي والصومال لاندي، حيث ينص قانون الأخير بأنه ينطلق في إجراء معاملاته من الشريعة الإسلامية، كما أن الأول يتمتع باعتراف عالمي واقليمي وهذا مما لا يحظى به البنك المركزي الأخير.

---

(1) انظر:. Xeerka Bangiga dhexe no 54/2012 http://bankofsomaliland.net/12/04/2012/9 فقرة 3، بند 7، لائحة رقم ١و٢و٣و٤، ص١٣-١٤.

(2) انظر: Xeerka Bangiga dhexe no 54/2012 http://bankofsomaliland.net/12/04/2012 :
و http://www.centralbank.gov.so.22/02/2018